

مشروع البيان الختامي  
للدورة الثامنة من المجلس العام  
للإتحاد العربي للنقابات

إن أعضاء المجلس العام للإتحاد العربي للنقابات المجتمعين افتراضيا في دورته الثامنة، يجددون إكبارهم للجهود والتضحيات الجسام للعاملين في الصحة والتعليم والمرافق العمومية في المنطقة العربية ويدعون إلى ضمان الحماية والسلامة المهنية لهم وتخفيف الإجهاد النفسي والبدني عن العاملين في قطاع الصحة عبر تكليف المتقاعدين وطلبة الطب والتمريض بمهام محددة لمؤازرة جهود الصحة العمومية في مكافحة الجائحة، كما يطالبون بإدراج مرض كوفيد-19 ضمن قائمة الأمراض المهنية للعاملين في قطاعات تجعلهم عرضة أكثر من غيرهم للإصابة بالفيروس.

وبعد تداول الوضع الصحي والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة العربية بعد سنة ونصف منذ بداية الجائحة، فإن المجلس العام للإتحاد العربي للنقابات يتقدم بالتوصيات التالية:

على المدى القريب:

يدعو الحكومات العربية للقيام بما في وسعها لتعميم اللقاح وضمان مجانيته لجميع المواطنين بما فيهم العمال المهاجرون من أجل صد فيروس كورونا بمختلف سلالاته من دون إهمال العاملين في القطاع غير المنظم والمتواجدين في المناطق النائية لتحقيق مناعة جماعية ضد الفيروس.

يحث على ضرورة الالتزام بتلازم مسارات التطعيم المكثف والمساعدة الاقتصادية والحماية الاجتماعية لضمان خروج سريع من الأزمة الصحية بالإضافة إلى تشديد الرقابة على مدى احترام البروتوكولات الصحية داخل مواقع العمل وفي الفضاء العام.

يستعجل الانخراط في حوار اجتماعي مع أصحاب العمل والنقابات ومنظمات المجتمع المدني والبلديات للبحث عن موارد مالية عاجلة خاصة من المؤسسات الكبرى كالبنوك والتأمينات والمصحات التي استفادت من الأزمة الصحية الراهنة.

يدعو الحكومات العربية إلى النظر في إمكانية الاستغناء عن صفقات شراء الأسلحة ذات الطابع الهجومي لسة أو سنتين وتوفير موازنتها لمكافحة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للجائحة.

يشجع تكثيف التعاون الدولي، سواء عربيا ثنائيا أو اقليميا أو لدى مؤسسات الامم المتحدة لتعبئة موارد استثنائية لتجاوز العجز المالي والاقتصادي الحاصل في المنطقة.

كما يطالب المجلس العام للحكومات العربية بالتحكم في الأسعار ودعم المواد الاستهلاكية الأساسية على نحو يستفيد منها مستحقوها في ظل تفشي الفقر في صفوف العمال المسرحين.

اما في مجال تفشي حالات العنف ضد المرأة فإن المجلس العام يدعو إلى توحيد الجهود بين النقابات وبين منظمات المجتمع المدني للمصادقة على الاتفاقية عدد 190 الخاصة بمكافحة العنف والتحرش داخل مواقع العمل".

على المدى المتوسط:

الانخراط في حوار اجتماعي جدي وعاجل قبل تبني أي سياسات تكشف قد تمس من حقوق العمال او تتسبب في ضعف الاستثمارات وانحسار فرص العمل. ويقي الحوار الاجتماعي الآلية الأكثر نجاعة ومصداقية للتباحث حول مخارج وفاقية للأزمات الحادة كمراجعة السياسات الضريبية ومكافحة التهرب الجبائي والفساد وإعادة إدماج فاقد العمل من ذوي القدرات المهنية المتوسطة والضعيفة في الدورة الانتاجية من خلال برامج التدريب المهني المكثف.

تخصيص موازنات قارة لتشجيع البحث العلمي وتأهيل المخابر والصناعات الدوائية والنهوض بالبنية التحتية للصحة العمومية وتشجيع التعاون الدولي الثنائي لحفز البحوث الصيدلانية ونتاج اللقاح وتفادي الحيف المسجل في عملية توزيعه على المستوى الدولي.

تكثيف التشاور والحوار أجل تبني سياسات تعليمية وتدريبية متلائمة مع احتياجات أسواق العمل المتغيرة، وهو تمشي يمر عبر إعادة تأهيل منظومات التدريب التقني للرفع من الكفاءات المهنية وضمان التدريب المستمر للعمال والموظفين.

كما يدعو المجلس العام الحكومات العربية إلى توسيع منظومات الحماية الاجتماعية وتأمين الحاجيات الضرورية للناس وخاصة من العاملين في القطاع غير المنظم، عبر تعزيز الموارد المالية للصناديق بتكثيف حملات الرقابة داخل مواقع العمل بأصنافها ومكافحة التهرب من التصريح على العمال والاستثمار في المشاريع المربحة.

### وبشكل عام،

يحث المجلس العام الحكومات العربية على تكثيف التعاون الدولي، سواء عربيا ثنائيا أو اقليميا أو لدى مؤسسات الامم المتحدة لتعبئة موارد استثنائية لتجاوز العجز المالي والاقتصادي الحاصل في المنطقة. وفي هذا الإطار فإن المجلس العام يدعو جامعة الدول العربية إلى لعب دورها الذي نصت عليه نصوصها التأسيسية في تعبئة الدعم للبلدان التي تواجه آزمات اقتصادية.

إن انخرام القدرة الشرائية وتفشي الفقر يمثلان سببا أساسيا لتفاقم موجات الهجرة المكثفة بأنواعها وخاصة هجرة الكفاءات والأطفال والقصر وهو ما يستوجب النهوض بالأوضاع المعيشية للناس وتشجيع الكفاءات العلمية على العمل في بلدان المنشأ واعتبارهم أدوات لازمة لتحقيق النمو. كما يستوجب التصدي لهجرة الأطفال والقصر خططا وحملات عاجلة واعتماد سياسات تربية موجهة كما يدعو المجلس العام كافة المنظمات النقابية إلى وضع حقوق العمال المهاجرين في صدارة اهتمامتهم.

**ومن أجل الإضطلاع بدور أكثر حيوية فإن المجلس العام يدعو جميع المنظمات النقابية إلى العمل من أجل تفعيل العقد الاجتماعي الجديد الذي بلوره الاتحاد الدولي للنقابات والقائم على:**

- ضمان تحول صناعي قادر على خلق فرص عمل صديقة للمناخ فضلا عن خلق وظائف في الصحة والتعليم والخدمات العامة عالية الجودة.

- ضمان حقوق جميع العمال على قاعدة إعلان الذكرى المئوية لمنظمة العمل الدولية ، ولا سيما أرضية حماية العمال التي تضمن الحقوق والحد الأدنى للأجور والصحة والسلامة المهنية.
- الحماية الاجتماعية الشاملة بما في ذلك إنشاء صندوق عالمي للحماية الاجتماعية للبلدان الأقل ثراء.
- القضاء على جميع أشكال التمييز على أساس العرق أو الجنس، لضمان تمتع جميع الناس بالرخاء، ومناهضة تجميع ثروة في أيدي القلة على حساب الأغلبية.
- محاربة الاحتكار ومساعدة البلدان النامية على تطوير اقتصادياتها لتلبية احتياجات سكانها، واتباع سياسات عادلة لمكافحة جائحة كوفيد-19 عبر الدعم الاقتصادي وتمكين الجميع من الاختبارات والعلاج واللقاح.

ومن اجل ذلك، فإنهم يدعون إلى الانخراط العاجل في حوار اجتماعي جدي باعتباره الإطار الأمثل لبحث الحكومات العربية على التباحث حول هذه النقاط وبقية القضايا الشائكة التي تواجه بلداننا من أجل إطلاق العقد الاجتماعي الجديد الكفيل بتجاوز الأزمة وبضمان مناخ اجتماعي محفز للإنتاج والمبادرة الاقتصادية والاستثمارية.

عن المجلس العام  
رئيس الاتحاد  
مازن المعايطة